

خلال الندوة الخاصة بتطبيق نظام البصمة والصورة في القطاعين العسكري والأمني:

نائب الرئيس: نظام البصمة والصورة حقق العديد من الإصلاحات المؤسسية في الوظيفة العامة وزير الدفاع: هذه المهمة تخدم عملنا الإداري للإيفاء بالمستحقات القانونية لمن هم بالخدمة فعليا



صنعا/سيا،

وجه الأخ عبدربه منصور هادي ، نائب رئيس الجمهورية قيادتي وزارتي الدفاع والداخلية بتهنية وتوفير كافة المتطلبات اللازمة لتطبيق نظام البصمة والصورة في القطاعين العسكري والأمني.

ودعا تلك القيادات إلى إصدار توجيهات صارمة للوحدة الفنية الرئيسية في وزارتي الدفاع والداخلية ولقيادات المناطق العسكرية والأمنية والمعسكرات للالتزام بالقواعد والإجراءات الصادرة عن الوحدة المركزية بوزارة الخدمة المدنية والتأمينات والتعاون مع اللجان الميدانية المكلفة بشمول الضباط والصف والأفراد في نظام البصمة والصورة.

نائب وزير الخدمة: الندوة تأتي في سياق تنفيذ استراتيجية تحديث النظام الإداري وإصلاح الأوضاع المختلفة والمعقدة

متطورة وبيانات لعموم موظفي الدولة ، وبما يكفل للجمع الاستحقاق القانوني وفقا لسنوات الخدمة وبما يعطي كل ذي حق حقه.

من جانبه اشاد وكيل وزارة الخدمة المدنية والتأمينات ببنود خطة الإصلاحات الأمنية والأمن باعتبارها المؤسسة الوطنية الرائدة في الدفاع عن الثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية ، موضحا ان القوات المسلحة والأمن هي في طليعة مؤسسات الجهاز الإداري للدولة في الإصلاحات المالية والإدارية وأنها تحظى باهتمام ورعاية فخرها رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وبما يكفل أداؤها لها مهامها وأجانيها الوطنية المقدسة بكل كفاءة واقتدار.

وأشار الأجهري ، إلى جملة الأعمال التي حققتها وزارة الخدمة المدنية والتأمينات في مسارات الإصلاح المالي والإداري من خلال البصمة البيولوجية ، مؤكدا ان المرحلة الحالية تستدعي بذل المزيد من الجهود المخلصة والعمل الجاد لتحقيق المزيد من النجاحات في هذا النسخ ، معتبرا المعلومة الصحيحة عن العاملين في الجهاز الإداري للدولة هي الأساس في بناء قاعدة البيانات في القطاعين العسكري والمدني .

وفي نفس السياق اشار العميد الركن أحمد سالم المرزوقي ، مدير دائرة شؤون الأفراد العامة ، إلى الأهمية التي تكتسبها الندوة كونها تهدف إلى بلورة الرؤى والأفكار والقرارات وتوحيد الجهود والإمكانات لإرساء قاعدة بيانات جديدة وموحدة لإنهاء الاختلالات التي رافقت سير العمل الإداري والتنظيمي على الصعيد العسكري والمدني ، وقال: " هذه الندوة واحدة من الفعاليات التي لابد منها لتعزيز وترسيخ قواعد التعاون المشترك فيما بين المؤسسة الدفاعية والأمنية ومؤسسات وأجهزة المجتمع المدني تجاه القضايا ذات الخصوصية المشتركة.

حضر الندوة عدد من مديري الدوائر وقادة القوات المسلحة والأمن ، وتم فيها تقديم عدد من المداخلات الهامة والنوعية من قبل المختصين بوزارة الخدمة المدنية والتأمينات ، وتخللها مناقشات حول تنفيذ نظام البصمة والصورة البيولوجية لمتنسي القوات المسلحة في عموم الوحدات العسكرية والأمنية ، كما جرى الاستماع إلى التعليمات الإجرائية لنظام البصمة والصورة البيولوجية في استيعاب محتوى الوثائق الخاصة بالبصمة والصورة والخطوات العملية الدقيقة لتنفيذ المرحلة الثانية وفقا والنماذج التي تستخدم في عملية قيد البيانات.

القطاع الأمني" ، مؤكدا ان نجاح تطبيق النظام في مختلف قطاعات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية وتنفيذ جملة من الإصلاحات الإدارية والمؤسسية يمكن من تنظيف كسبف الراتب من الاختلالات ودحض وبما لا يدع مجالاً للشك إبداعات المشككين ، واكد إمكانات الوزارة في تحقيق اهداف الاستراتيجية .

وتحدث في افتتاح الندوة اللواء الركن صالح حسين الزعوري نائب وزير الداخلية حيث اشاد بمستوى التفاعل الكبير سعيا نحو تنفيذ المشروع كاملا ، منوها بما ينتج عنه من نتائج ايجابية وضرورية .

وأشار إلى ان إيجابيات هذا النظام في جمع وتقديم المعلومات الصحيحة والبيانات السليمة بحيث تكون في متناول صانعي القرار لتحقيق اهداف هامة منها رفع كفاءة الاداء الكومفي في ادارة الموارد البشرية ورفع كفاءة الانتاج ووحيد نظام المرتبات والاجور لتحسين حقوق الموظفين وغيرها من الاهداف العامة .

واكد نائب وزير الداخلية ان وزارة الداخلية قد قامت بتطبيق استراتيجية الاجور والمرتبات على كافة منسوبيها منوها بما نتج عنها من تحسن واضع في رواتب منسوبيها لافتا إلى ان نسبة الزيادة في المرتبات في صفوف القوات المسلحة والامن قد وصلت بعد تطبيق الاستراتيجية إلى ما يزيد على 100 في المائة خلال ثلاث سنوات تقريبا.

الذي ذلك واصلت الندوة أعمالها برئاسة اللواء الركن علي محمد صالح ، نائب رئيس هيئة الأركان العامة للعمليات والاخ حسين الأجهري ، وكيل وزارة الخدمة المدنية ، حيث القى نائب رئيس هيئة الأركان كلمة أوسع فيها ان تطبيق نظام البصمة والصورة في المؤسسة العسكرية والأمنية يأتي تنفيذا لرؤية البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح ، رئيس الجمهورية في إصلاحات الجهاز لسلمة وبما يواكب مسارات الإصلاحات الجارية في الجهاز الإداري للدولة ، مشيدا بجهود الخدمة المدنية المبذولة في هذا الجانب.

هذا الجانب.

واكد أهمية المرحلة الثانية من النزول الميداني لتنفيذ نظام البصمة والصورة البيولوجية في وحدات القوات المسلحة والأمن والمواكبة لمعطيات المرحلة الوطنية الجديدة ومتطلباتها الاقتصادية التي تقتضي المضي قدما بمسارات الإصلاحات المالية والإدارية وبما يحقق مضامين البناء المؤسسي المرتكز على قاعدة معلوماتية

علي عبدالله صالح امام الحكومة لانجاز عملية الاصلاح الادارية والمالية في مختلف قطاعات الدولة .

كما القى الاخ نبيل شمسان نائب وزير الخدمة المدنية والتأمينات كلمة أوضح فيها ان هذه الندوة تنعقد في سياق تنفيذ استراتيجية التحديث التي تتبناها الوزارة وتهدف إلى بناء نظام حديث للإدارة العامة وإصلاح الأوضاع الإدارية المختلفة والمعقدة من خلال تنفيذ جملة من المهام في مقدمتها وضع أنظمة تعزز من قدرة الحكومة في التخطيط والإدارة الفاعلة للموارد البشرية والمالية وتصحيح الاختلالات وتجييف منابع الفساد في الوظيفة العامة ، مشيرا إلى ان الوزارة وتحقيق ذلك بدأت عام 2009م في مشروع تحديث الخدمة المدنية ببناء قاعدة بيانات مركزية تشمل جميع الموظفين والمتقاعدين وتطبيق نظام البصمة والصورة ، مبينا أنه ومن خلال مرحلة الإعداد والتحضير وقيل الانتقال بنظام البصمة والصورة إلى مرحلة التطبيق وصفت الوزارة من جميع الأطراف بعدم الواقعية في مساعيها لتطبيق نظام البصمة والصورة وقوبلت جهودها بمقاومة أعادت تنفيذها في أكثر من جهة .

وأكد نائب وزير الخدمة المدنية أنه و لولا الإرادة والعزيمة والإصرار والإيمان الصادق التي تجسدت في المواقف والتوجهات والقرارات القوية والصرحة لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة لما تمكنت الوزارة من بناء قاعدة البيانات المركزية وتطبيق نظام البصمة والصورة ، وقال: "بعد ان دشنت فخامة الأخ رئيس البدء بتطبيق النظام وشمول فخامته بنظام البصمة والصورة كأول موظف في الدولة ، ليثقل بعد ذلك حضور الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية وروساء ونواب وأعضاء مجالس الوزراء والنواب والقضاء والشورى والقيادات العليا في كافة اجهزة الدولة - ردا حاسما على كل المشككين بعدم إمكانية تطبيق النظام ودافعا قويا مكن الوزارة من الانتقال بتطبيق النظام في كافة قطاعات الدولة على المستويين المركزي والمحلي و من البدء بتطبيق النظام في القطاع المدني والسلطة القضائية التي انتهت بشمول (98 في المائة) من الموظفين في القطاع المدني ونسبة (98.4 في المائة) من الموظفين في السلطة القضائية .

وتابع القول: " ثم بدأت بتطبيق النظام في القطاع العسكري والأمني وانتهت بتنفيذ المرحلة الأولى بنسبة شمول (15 في المائة) في القطاع العسكري (29.4) في

مفاهيم الانتماء والولاء الوطني ويعزز القومات الرئيسية والمكونات الأساسية لبناء دولة المؤسسات الحديثة" .

وأوضح انه وحتى تتحقق الاهداف المرجوة من تطبيق نظام البصمة والصورة يجب ان يعتمد تطبيق النظام على قاعدة بيانات مركزية تشتمل على بيانات دقيقة لجميع الموظفين والمتقاعدين في مختلف قطاعات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية وأن يتم تطبيق النظام وفقا لآليات وإجراءات موحدة في جميع القطاعات.

والقى اللواء الركن محمد ناصر احمد وزير الدفاع كلمة بالمناسبة أوضح فيها ان ابرز الاهداف التي يتم السعي لتحقيقها من وراء تنفيذ نظام البصمة الوظيفية في عموم قطاعات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية هو ايجاد قاعدة بيانات إدارية إستراتيجية موحدة تحقق السيطرة التامة للدولة على الموارد البشرية وإدارتها في المجتمع بما يتيح لها توجيهها لخدمة التنمية الوطنية الشاملة وللمحد من الاختلالات الادارية التي تؤثر على سير التنمية الوطنية الشاملة وللمحد من الاختلالات الادارية التي تؤثر على سير التنمية وتستنزف مواردها المادية نتيجة الأزدواج الوظيفي وغياب قاعدة البيانات الموحدة التي تمكن من الادارة الفاعلة للموارد البشرية .

وأضاف: وبالنسبة لنا في وزارة الدفاع نجد ان نجاح مهمة كهذه تخدم عملنا الإداري التنظيمي للإيفاء بالمستحقات القانونية الكاملة لن هم في الخدمة الفعلية من المقاطنين الامر الذي نعول فيه كثيرا على دور القادة والمديرين في المؤسسة العسكرية فضلا عن دور الدوائر ذات العلاقة والمختصين في إدارة القوى البشرية في عموم الوحدات العسكرية من المعنين من الخدمة المدنية لتنفيذ نظام البصمة الوظيفية في القوات المسلحة .

وأوضح ان هذا النظام يهدف إلى إنهاء الأزدواج الوظيفي وهو ما سوف ينعكس ايجابيا على تحسين مستوى الحياة المعيشية من خلال زيادة الأجور للعاملين الفعليين وليس غير الفعليين او الذين لديهم ازدواج وظيفي ، وقال: " لقد لسنا ثمار نجاح ذلك في تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من الاستراتيجية الوطنية للأجور التي حصل عليها منسوبي القوات المسلحة إلى جانب العاملين في القطاع المدني للدولة".

وأشار إلى ان تنفيذ البصمة الوظيفية في عموم قطاعات الدولة من الأولويات التي يضعها البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة الشير

ولدى حضوره امس الندوة التعريفية الخاصة بمشروع البصمة والصورة البيولوجية لموظفي اجهزة وقطاعات الدولة المدنية والأمنية والعسكرية أعرب نائب رئيس الجمهورية عن سروره لتدشين المرحلة الثانية لتطبيق نظام البصمة والصورة في القطاعين العسكري والأمني بالمناطق العسكرية والأمنية والمعسكرات المنتشرة في كل رقة جغرافية في اليمن من حوف إلى الجوف ومن تريم إلى يريم.

وأشار نائب الرئيس إلى ان الحكومة في سياق تنفيذها لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري تمكنت من تبني سياسات اقتصادية جديدة ومن تنفيذ جملة من الإصلاحات الإدارية والمؤسسية التي تمثل الدعامة الأساسية لتمكين الحكومة من النجاح في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية والتعددية ومن الحفاظ عليها على المدى الطويل .

وقال: تأتي عملية تطبيق نظام البطاقة الوظيفية باستخدام نظام البصمة والصورة البيولوجية في مقدمة المهام الإستراتيجية التي احتلت الصدارة في قائمة أولويات البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية إدراكا منه لأهمية رفع كفاءة وفاعلية الحكومة في إدارة الموارد البشرية والمالية لتحقيق التنمية المستدامة والتوظيف الأمثل للموارد البشرية والمالية وتجييف منابع الفساد وإصلاح الاختلالات والتشوهات في الوظيفة العامة والتي تأتي في مقدمتها تنظيف كسبف الراتب من الموظفين المرزوقين والوهيين.

وأضاف: " وبسبب التقارير الصادرة من وزارة الخدمة المدنية والتأمينات فقد تم الانتهاء من تطبيق نظام البصمة والصورة في القطاع المدني وفي السلطة القضائية وتم الانتهاء من المرحلة الأولى في القطاعين العسكري والأمني وسوف تبدأ تنفيذ المرحلة الثانية من بداية شهر فبراير والتي تستهدف شمول جميع الضباط والصف والأفراد في القطاعين العسكري والأمني".

وأكد نائب الرئيس أن نظام البصمة والصورة حقق العديد من الإصلاحات المؤسسية في مجال التحديث وتطوير الإداري وكشف ومعالجة الاختلالات القائمة حيث كان لتلك الإنجازات الأثر الملموس في رفع الخزينة العامة للدولة بالمبالغ والمقورات المترتبة على تنزيل وشطب وإلغاء عدد من الوظائف المزدوجة والوهية والتي أدت إلى خلق فرص عمل جديدة للشباب لاستثمار طاقاتهم بما يكفل ترسيخ

في اللقاء التربوي الموسع برئاسة محافظ عمران

اتخاذ قرار بفصل 350 معلماً من المنقطعين وإعادة توزيع (1800) آخرين وضع المعالجات للعهد التي على الكوادر التربوية البالغ قيمتها 44 مليون ريال

التنمية والبناء الاجتماعي والتطور والنماء.

واكد وضع الحلول والمعالجات إزاء العهد التي على عدد من الكوادر التربوية والتي تبلغ 44 مليون ريال وتعد متراكمة منذ انشاء المحافظة.

كما استعرض مدير عام مكتب التربية والتعليم بالمحافظة أمين الغديفي مسارات العملية والتربوية والتعليمية والكادر البشري حيث بلغ عددهم إلى الكوادر التربوية نحو 12/ ألف معلم ومعلمة .

وأشار إلى ان كل كوادر المحافظ التربوية تعمل حالياً في إجراء الامتحانات النصفية التي تقدم تقدم 214 ألف و286 طالباً وطالبة للامتحانات الأساسية والثانوية لتلصف الأول من العام الدراسي الجاري.

لما من شأنه تعزيز القدرات والطاقات في سبيل النهوض والارتقاء بالعملية التربوية والتعليمية في مختلف جوانبها واتجاهاتها التعليمية والإدارية والتنموية العلمية والعملية وترسيخ المفاهيم التربوية والتعليمية والجوانب الإيجابية والثوابت الإيجابية لدى الطلاب.

وفي اللقاء الذي حضره أمين عام المجلس المحلي للمحافظة صالح زمام الخلوص ، اكد محافظ عمران على أهمية الاهتمام بالمعلم باعتباره الركيزة الأساسية والمحورية للتنمية البشرية من خلال دوره في العملية التعليمية واهتمامه بالطلاب بهدف تطوير المخرجات في جميع المراحل التعليمية.

وأشار إلى ان المعلم سيحظى بكل الدعم والمساندة للارتقاء بوضعه التعليمي ومتطلباته ليكون قادر على البذل والعطاء والاسهام بفاعلية وجدية باعتبار الكادر البشري ركيزة أساسية في جميع المجالات

عمران / سيا؛

أقر اللقاء الموسع الذي عقد بمكتب التربية والتعليم بمحافظة عمران امس برئاسة محافظ المحافظة كهلان مجاهد ابوشراب فصل 350 معلماً ومعلمة بسبب انقطاعهم عن العمل لفترة طويلة وتحطيم المهام التعليمية في عدد من مدارس المحافظة ، وأقر أيضاً إعادة توزيع 1800 معلماً ومعلمة على المدارس من الفائضين عن العمل الإداري .

كما ناقش اللقاء عدد من المواضيع المتعلقة بطبقات عملية اصلاح الهيكلية والاختلالات في قطاع التربية والتعليم على مستوى المحافظة ومديرياتها.

وتناول اللقاء العديد من المواضيع الهامة والمتعلقة بخبط وبرنامج قطاع التربية بالمحافظة وخاصة منها خطة العام الجاري 2009م في مختلف الجوانب والمهام المطلوبة في القطاع التربوي وكيفية تفعيلها

تدشين المرحلة الأولى من مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والترية بصعدة

جبتور يلتقي بلجنة التعليم العالي والشباب بمجلس النواب

عدن/نصر باعريز؛

التقى الدكتور عبدالعزیز صالح بن جبوتور رئيس جامعة عدن أمس الأربعاء بمكتبته أعضاء لجنة التعليم العالي والشباب والرياضة برئاسة الدكتور/صالح السنغاني عضو مجلس النواب.

وجرى خلال اللقاء استعراض ماتم انجازه من توصيات تقرير لجنة التعليم العالي والشباب والرياضة بمجلس النواب والتي تضمنت عن نزول الكوادر لتفقد جامعات عدن وتغز وب وحضروته وفرعها خلال العام 2005م.

وأشار الدكتور/عبدالعزیز صالح بن جبوتور في حديثه مع أعضاء اللجنة إلى أهمية تنفيذ ماتمقي من التوصيات المهمة الواردة في تقرير اللجنة الصادر عام 2005م ، لما من شأنه تطوير الأداء الأكاديمي ودعماته الأساسية في الهيئة التدريسية والبنية التحتية والمنهج الجامعي طرفوها واحتياجاتها الضرورية.

عبر استخدام نظم الري الحديثة تحد من استنزاف المياه والحفاظ على المياه الجوفية.

وقال مناع : « ان مياه الحوض الجوفي لصعدة يتناقص بشكل مخيف ما يشكل تهديداً للاراض والانسان ، ولان توافي حدوث كارثة مائية ، ولا بد يتأذى ذلك الا للتوعية والارشاد باستخدام اساليب الري بالنظم الحديثة» .

وشدد على أهمية تفعيل التوعية باستخدام شبكة الري الحديث بين اوساط المزارعين لما له من جدوى اقتصادية وزراعية ويحافظ على المياه الجوفية.

وثن دور الوحدة المحلية وسعيها للحفاظ على المياه الجوفية والترية بالمحافظة وكل من تعاون معها من خلال تنفيذ هذا المشروع الهام بالمحافظة .. مؤكدا دعم المحافظة لملئ هذه المشاريع الاستراتيجية في قطاع الزراعة والري.

فيما اشار مدير الوحدة المحلية لمشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربية بصعدة المهندس محمد الشوافي ، وممثل المزارعين المستفيدين من المشروع علي عبدالله علي ، وعضو مجلس النواب في خدمة المزارعين وتطوير اساليب الري والحفاظ على المياه من الاستنزاف .

وثمنا دعم وزارة الزراعة والري ممثلة بمشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربية بالمحافظة ، وكذا دعم قيادة المحافظة في تنفيذ هذا المشروع الزراعي .

واشارا إلى أنه سيتم توسيع هذا المشروع بحيث يشمل كافة مزارعي منطقة حوض صعدة المائي في مديريات سحار والصفراء وحجز وصعدة بما يتبع ترشيده استخدام المياه في الزراعة .

حضر التدشين امين عام المجلس المحلي بالمحافظة محمد العماد .

صعدة / سيا؛

دشن امس بالوحدة المحلية لمشروع الحفاظ على المياه الجوفية والترية بمحافظة صعدة توزيع انظمة الري الحديث الحسن للعام 2009م للمزارعين المدعومة بـ 70 بالمائة من قيمتها الأصلية .

ويستهدف المشروع ألفاً و391 مزارعا في مديريات سحار والصفراء وحجز ويأقم بتكلفة 17 مليون ريال بدعم من هيئة التنمية الدولية بنسبة 80 بالمائة ، والدولة بنسبة 20 بالمائة.

وتتضمن المرحلة الأولى من المشروع الذي ينفذ على اربع مراحل توزيع انابيب نقل مياه ونظم ري حديثة لمساحة اربعين هكتارا على 28 مزارعا ، وبإجمالي مساحة 700 هكتار وفي حفل التدشين أكد محافظ صعدة حسن محمد مناع أهمية هذا المشروع في تطوير القطاع الزراعي

أمين عام محلي عدن يلتقي قائد وطاقم السفينة الروسية العسكرية



©14OCTOBER



©14OCTOBER

عدن / وداد شبيلي ؛
تصوير/ محمد عوض ؛

التقى الأخ عبدالكريم شائف أمين عام المجلس المحلي بمحافظة عدن طاقم السفينة الروسية المخصصة للكواسات (أميرال فينوغرادوف) وقائد السفينة العقيد البحري يوكو بايلوكسندروف فينتش.

وتطرق اللقاء إلى العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل تعزيزها وتطويرها في العديد من المجالات وخاصة في المجال العسكري ومنها الاهتمام بتطوير عمل خفر السواحل لحماية المياه الإقليمية.

ورحب الأخ شائف بقائد السفينة الروسية وطاقمها بزيارة مدينة عدن للتعرف على معالمها الأثرية والتاريخية مشيدا بنمو وتطوير علاقات التعاون بين البلدين من جانبه عبر قائد السفينة عن سعادة طاقم السفينة بزيارة مدينة عدن والتعرف على معالمها وما تشهده من تطور

في مختلف المجالات مبدياً إعجابها بما تتمتع به مدينة عدن ومينائها من مميزات.

حضر اللقاء نائب قائد التشكيل العقيد البحري فيكتور نيكولا فينتش